

منظمة التجارة العالمية: السعودية وراء قنوات "بي آوت كيو" غير القانونية



الأربعاء 27 مايو 2020 02:05 م

- وفق تقرير للمنظمة مؤلف من 130 صفحة ستعلن عنه كاملاً في منتصف يونيو المقبل - لم يتسن الحصول على تعقيب من السلطات السعودية حول ما جاء عن المنظمة

خلصت منظمة التجارة العالمية إلى أن السعودية وراء مجموعة قنوات "beoutQ" التي تبث مباريات كرة قدم بشكل غير قانوني (قرصنة)، مؤكدة أن ذلك سيؤثر سلباً على محاولة ولي العهد محمد بن سلمان لشراء نادي نيوكاسل الانجليزي.

جاء ذلك في تقرير للمنظمة مؤلف من 130 صفحة ستعلن عنه كاملاً منتصف يونيو/حزيران المقبل، بحسب ما نشرته صحيفة "الغارديان" البريطانية، الثلاثاء.

ومع ربط التقرير بين قنوات "بي آوت كيو" والدولة السعودية بشكل مباشر، فإنه سي طرح شكوكاً كبيرة حول خطة صندوق الاستثمارات العامة السعودية الذي يرأسه ولي العهد لشراء نادي نيوكاسل، بحسب الصحيفة.

وأشارت الصحيفة أن رابطة الدوري الانجليزي الممتاز (البريمرليغ) التي تلقت التقرير من المنظمة، رفعت دعوى ضد الرياض كجزء من الإجراءات القانونية.

ولفتت إلى أن تصريحات السلطات السعودية التي ادعت عدم وجود صلة بينها وبين القنوات المذكورة التي تبث من أمريكا اللاتينية، قد تنتهك قواعد الدوري الانجليزي الممتاز التي تنص على أنه "لا يمكن تقديم معلومات كاذبة ومضللة" فيما يتعلق بعملية الشراء.

وكان صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يترأسه بن سلمان قدم عرضاً بقيمة 300 مليون جنيه إسترليني لمالك النادي الانجليزي من أجل شرائه، وفي حال تحقيق ذلك فإن المؤسسة السعودية ستمتلك 80 بالمئة من أسهم النادي.

وفي أبريل/نيسان الماضي، ناشدت خديجة جنكيز، خطيبة الصحفي والكاتب السعودي الراحل، جمال خاشقجي، رابطة "البريمرليغ"، عدم السماح بإتمام صفقة بيع نادي نيوكاسل للسعودية، وذلك في خطاب وجهه روديني ديكسون، محامي جنكيز، إلى الرابطة.

ولم يتسن الحصول على تعقيب من السلطات السعودية حول ما جاء عن "التجارة العالمية".

- جريمة خاشقجي

وفي 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، قتل خاشقجي داخل قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول.

وعقب 18 يوماً على الإنكار، قدمت خلالها الرياض تفسيرات متضاربة للحدث، أعلنت مقتل خاشقجي إثر "شجار مع سعوديين"، وتوقيف 18 مواطناً في إطار التحقيقات، دون الكشف عن مكان الجثة.

وفي إطار القضية، أصدرت السعودية أحكاماً بالإعدام في حق 5 متهمين، وأحكاماً بالسجن 24 عاماً لثلاثة متهمين آخرين، فيما تم إطلاق سراح الأسماء المقربة من ولي العهد بن سلمان.

وفي تقرير من 101 صفحة نشرته المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في يونيو 2019، تم تحميل السعودية المسؤولية عن قتل خاشقجي "عمداً".

وأشار التقرير الأممي أيضاً إلى وجود أدلة موثقة من أجل التحقيق مع مسؤولين كبار، بينهم ابن سلمان.

